

4



«محمد علی» .. والصلابة!!

D
A
Y
S
O
f
M
O
H
A
M
M
E
D
A
L
i

obeikandi.com

أيام محمد علي

قبل «محمد علي» كان الفلاحون المصريون رجالاً ونساءً بمختلف أعمارهم يعملون عنوةً وبالسُّخرة في المصانع.. وبالطبع كانت أجورهم متدنية للغاية.. بل وتُخصم منها الضرائب.. وكانوا كثيراً ما يحاولون الفرار.. لذا كان أصحاب المصانع يحجزونهم في سجون داخل المصانع.. ومن كان ينجح منهم في الفرار تقبض عليهم الشرطة وتعيدهم للمصانع ثانية..

واتبع «محمد علي» في البداية سياسة الاحتكار.. وأصبح العمال يعملون في مصانعهم.. وأنشأ مصانع جديدة.. وأصبحت هذه المصانع في البداية يتولى إدارتها يهود وأقباط وأرمن.. ثم لجأ لإعطاء حق امتياز إدارة هذه المصانع للشوام.. واستثنى المنسوجات حيث كانت تباع في وكالاته الخاصة^(١) حيث كانت الحكومة تشتري غزل الكتان من الأهالي.

ومن بين الصناعات التي كانت رائجة في مصر واحتكرها محمد علي صناعة الحصير.. حيث كانت هذه الصناعة منتشرة في القرى إلا أن «محمد علي» احتكرها وقضى على هذه الصناعات الصغيرة لصالحه..

وقد انقسمت الصناعات الجديدة التي أدخلها «محمد علي باشا» إلى مصر إلى ثلاثة أقسام:

الأول: وهي الصناعات التجهيزية وتمثلت في صناعة آلات حلج وكبس القطن وفي مضارب الأرز ومصانع تجهيزه.. وتجهيز النيل للصبغة.. ومعاصر الزيوت.. ومصانع لتصنيع المواد الكيماوية.. كما قام «محمد علي» باستبدال الطرق البدائية في الصناعة.. وأدخل بدلاً منها الآلات سواء الميكانيكية أو التي تدار بالبخار والمكابس.

الثاني: وهي الصناعات التحويلية المتعلقة بالغزل والنسيج بكافة أنواعه..

الثالث: وهو الصناعات الحربية وقد تحدثنا في الفصل السابق عنها بالتفصيل ضمن حديثنا عن كوين الجيش المصري.

(١) تماماً مثل القطاع العام فيما بعد.



صناعات كبرى

وتكتسب تجربة التحديث الصناعي في عصر «محمد علي» أهمية خاصة لكونها كانت محاولة مبكرة وواقعية لتحديث الصناعة من أجل خلق حالة اكتفاء ذاتي للمجتمع والدولة المصرية.. في سبيل هدف محمد علي الأسمى وهو الاستقلال وبناء صرح حضاري متميز في مصر..

وشهدت الصناعات الكبرى نهضة ضخمة بعد إنشاء المصانع^(١) التي تدار بالآلات.. ولم يقتصر الأمر على إنشاء مصانع حربية وبحرية.. لكن مصر شهدت أيضاً ظهور صناعات الغزل والنسيج ومعامل الحديد والنحاس في نفس الوقت بالشكل الذي تحدثنا عنه في موقعه من فصل تأسيس الجيش.

فابريقة الغزل والنسيج

من أول الصناعات التي أنشأها «محمد علي» فابريقة الغزل والنسيج في الخرنفش عام ١٨١٦ حيث استدعى لها فنيين من فلورنسا تخصصوا في غزل خيوط الحرير لصناعة القטיפه والساتان الخفيف. وتم نقل الأنوال إلى فابريقة أخرى ووضعت محلها مغازل القطن وماكينات صنع الأقمشة القطنية.

فابريقة «مالطة»

ثم أنشأت الحكومة بعد ذلك في بولاق فابريقة «مالطة» نسبة إلى العدد الكبير من العمال المالطيين الذين كانوا يعملون فيها.. وأُعدت لغزل القطن ونسج أقمشة مختلفة الأنواع.. وكان فيها ورشة لإصلاح آلاتها وآلات مصانع الوجهين البحري والقبلي.. إضافة إلى ورشة للنجارة وورشتين للخراطة.. وكان بالقرب من الفابريقة ٨٠ ورشة حدادة لصنع مراسي المراكب.. ومعمل لسبك الحديد.

(١) أو كما كان يُطلق عليها وقتها الفابريقات ومفردها فابريقة.



وبالقرب من هذه الفابريكة كان هناك مصنعان آخران لغزل القطن هما فابريكة إبراهيم أغا.. وفابريكة السبتية.

وعلى شاطئ النيل بين بولاق وشبرا تم إنشاء مبيضة لتبييض الأقمشة التي تصنع في الفابريكات بالأساليب العلمية الحديثة في حينها.. وفي حي السيدة زينب تم إنشاء معمل لصنع أمشاط الغزل.. إضافة إلى فابريكة نسيج.

وكانت هناك مصانع للجوخ والحريير والحبال ونسيج الصوف والطرايش.. إضافة إلى مصانع الغزل والنسيج في الوجه البحري ومصانع الغزل ونسيج الكتان وسبك الحديد وصناعة ألواح النحاس ومعامل السكر في الوجه القبلي. وكذلك تأسيس مصانع الصابون ودبغ الجلود في رشيد ومصنع للزجاج والصيني وآخر للشمع.

بداية التصدير

كانت نتيجة التوسع في صناعة الغزل والنسيج أن بدأ تصدير جزء من القطن المغزول إلى إيطاليا وألمانيا.. وتصدير أقمشة إلى سوريا والأناضول.. وقلت الواردات من الأقمشة الأجنبية.

نهضة الصناعات البحرية

كان الدافع وراء الاهتمام البالغ بالفنون البحرية تخطيط «محمد علي» لخوض حروب تحتاج إلى نقل جيوش عن طريق البحر.. وبدأ تنفيذ النهضة البحرية بتجديد دار الصناعة «الترسانة» في بولاق أوائل عام ١٨١٠ حيث أمكن إنشاء ١٨ سفينة كاملة العدة خلال ١٠ أشهر لتتطلق في البحر الأحمر وفي النيل وفي البحر المتوسط.



بين الحاج عمر وسيرزي

بعد أن تأكد «محمد علي» من أهمية الأساطيل البحرية.. بدأ إنشاء قوة بحرية في البحر المتوسط بإنشاء أسطول جديد بأيدٍ مصرية حتى لا تكون مصر عالة على البلدان الأوروبية.. وفكر في إنشاء ترسانة كبرى في الإسكندرية مستعينا بمهندس فرنسي هو «سريزي» المهندس البحري من طولون.. وكان صاحب خبرة في بناء السفن والأحواض والترسانات وجاء إلى مصر عام ١٨٢٩ وكانت الترسانة القديمة في الإسكندرية هي نواة الترسانة الجديدة التي ترأسها «الحاج عمر» من أهالي الإسكندرية وكان مهندساً بارعاً في فن بناء السفن.. وتم بناء الترسانة عام ١٨٣١.

ووجد سريزي من ذكاء المصريين وحسن استعدادهم وعشقهم للصناعة عوامل صالحة لبناء الترسانة وإنشاء السفن الحربية وسفن النقل.. فتولى تدريبهم بنفسه.. وأصبحت الترسانة.. التي بلغ عدد العاملين فيها ٨٠٠٠ عامل معهداً لتعليم المصريين بناء السفن وترميمها وتجهيزها بما يلزمها من آلات.. حتى استغنت مصر عن شراء السفن من الخارج..

وتم إنشاء معسكر لتعليم البحارة من الجنود الأعمال البحرية.. ومدرسة بحرية لتخريج الضباط البحريين.. وكان يتم اختيار بعضهم لإرسالهم إلى فرنسا وإنجلترا لإتمام علومهم وممارسة الفنون البحرية على متن السفن الحربية الأوروبية.

وأدى خريجو المدرسة والبعثات البحرية خدمات جليلة للبحرية المصرية.. فتم تعيين بعضهم قباطين للسفن الحربية لقيادتها وتدريب بحارتها وترجم بعضهم مؤلفات عدة عن البحرية.

وصار العمال الذين خرجوا من صفوف الفلاحين أخصائيين في الفروع والفنون التي توفروا عليها.. كل فيما تخصص فيه.. ولم يقتصر الأمر على تدريبهم على



أعمال الخشابين والنجارين والحدادين بل تخصص كثيرون منهم في أعمال بلغت غاية الدقة.. فنجحوا في صنع آلات بحرية كالبوصلات والنظارات.

وهكذا كانت تتكامل في عهد محمد علي دوائر مشروع النهضة الصناعية في مختلف المجالات بالاستعانة بالأجانب وتدريب الكوادر الوطنية وإتاحة الفرصة لها لاكتساب خبرة مباشرة في العمل ومن خلال البعثات.. لتتقود العمل في مجالات التحديث.

وكانت نتيجة النهضة الصناعية انتعاش تجارة مصر الخارجية مما أتاح للحكومة أرباحاً هائلة لأنها كانت تحتكر التجارة الخارجية كلها.. وساعد على التجارة الخارجية إنشاء أسطولين في البحرين الأحمر والأبيض.. إضافة إلى إصلاح ميناء الإسكندرية.

بدأ التحديث في عصر «محمد علي» مرحلة الانهيار بعد أن تصدت دول أوروبا بشكل مباشر لهذه النهضة تحت ستار خشيتها من أن ينطلق «محمد علي» من مصر بانياً إمبراطورية قد لا يسهل التغلب عليها.. فاتفقت إنجلترا والنمسا وروسيا وبروسيا «ألمانيا» على تهديد «محمد علي» إذا لم يقبل شروط الصلح التي وضعتها تركيا.

السياسة الداخلية

اعتبر «محمد علي باشا» نفسه وأسرته هم ملاك كل الأراضي الزراعية في مصر.. وهو ما رسخ تاريخياً مفهوم ما عُرف بـ «الإقطاع» وكان يعنى الحصول على حق الملكية التامة لكل الأراضي بموجب قانون خاص أصدره سنة ١٨٤٢ وأعقب هذا القانون عدة لوائح أصدرها خلفاء «محمد علي».. أدت إلى مزيد من الترسخ لمفهوم النظام الاحتكاري.

لكن بدايةً من سنة ١٨٦١ أصدر الخديوي سعيد أوامره ببيع الأراضي الخراجية لمن يرغب في شرائها.. وذلك بهدف مواجهة الأزمات المالية التي شهدتها عصره.. ثم شهد عصر إسماعيل تطوراً مهماً بالنسبة لحقوق الملكية الفردية للأطيان



الخراجية.. إذ دفعته الأزمة المالية التي عاشها نظامه.. إلى إصدار لائحة تعرف باسم «لائحة المقابلة» التي أسهمت في تحول جزء كبير من الأطنان الخراجية.. في أغسطس ١٨٧١ إلى ملكية خاصة.

ومع ظهور تشريعات أخرى انتهى تماماً نظام الإقطاع الذي عاشته مصر في ظل الحكم المملوكي.. ومعه أيضاً نظام الاحتكار الذي صنعه «محمد علي».. وهو أمر أدى إلى فتح الباب أمام استثمارات أجنبية.. دعم الاحتلال البريطاني لمصر بدايةً من سنة ١٨٨٢.

ومن عهد «محمد علي».. وتحديدًا منذ عام ١٨٣٧ وحتى قيام ثورة ١٩٥٢ تركزت الملكيات الزراعية الكبيرة في نحو ٢٧٤٠ أسرة^(١)..

«محمد علي» يهادي بأراضي مصر

وقد ورث «محمد علي» من النظم القديمة إهداء معاونيه أو من يتوسم فيهم النبوغ في خدمة دولته الأراضي والإقطاعات فقد أعطى مصطفى بهجت باشا عهدة قريتين يبلغ زمامهما ١٨٠٠ فدان.. ثم عاد عباس باشا ليمنحه ٤٠٠ فدان أخرى.. وكان هناك ابن فلاح فقير يدعى حامد أبو ستيت.. لكنه تعلم وتوظف وترقى في سلك الوظائف حتى أصبح حاكماً لمحافظة جرجا.. ثم محافظة قنا.. وكان يمتلك ما يزيد على ٧٠٠٠ فدان بالإضافة إلى ١٠٠ فدان مزروعة نخيلاً.

مأساة الاحتكار

نتج نظام الاحتكار من طبيعة حكم «محمد علي» الفردية المطلقة.. فرغم أنه تولى السلطة تبعاً لموافقة السلطان العثماني بتعيينه والياً على مصر بناءً على اقتراح الشيوخ والأعيان المصريين.. الذين ساعدوه أيضاً في القضاء على سلطة المماليك.. إلا أنه انفراد بعد ذلك بالسلطة ومارس الحكم كمالك أوحد لكل مصر.. وأدار البلاد بطريقة المالك الذي يرفع ويستثمر أمواله.

(١) بحسب ما ذكره كلٌ من الدكتورين رؤوف عباس وعاصم الدسوقي في كتابهما المشترك عن كبار الملاك والفلاحين في مصر.



لذا نرى أن العيب الرئيسي في هيكل البناء الصناعي الذي وضعه محمد علي آنذاك تمثل في نظام الاحتكار الذي شمل الزراعة والتجارة.. والذي لا يتفق مع ما كان يبتغيه محمد علي من تقدم صناعي وزراعي وتجاري.. وصار «محمد علي» عن طريقه المالك الوحيد لأراضي مصر.. والتاجر الوحيد لحاصلاتها.. والصانع الوحيد لصناعاتها.. أغرته بذلك الأرباح الطائلة.. وأدى هذا الاحتكار إلى أضرار بالغة للاقتصاد في مصر.

وإذا كانت النهضة الصناعية قد أدت إلى ظهور طبقة عمالية ماهرة شاركت في التقدم الصناعي.. فإن نظام الاحتكار لم يكن في صالح عمال الصناعات اليدوية في الصناعات الصغيرة التي كانت موجودة قبل عصر «محمد علي».. لذا تم إغلاق معظم المصانع التي أنشأها «محمد علي» لأن إدارتها كانت في أيدي موظفي الحكومة.. ولم يكن الموظفون أمناء ولا أكفاء لإدارة هذه الصناعات ولا غيورين على عملهم فيها.. فأدى سوء الإدارة في معظم المصانع وضعف الرقابة على الموظفين إلى تدهورها.

ونرى الإمام «محمد عبده»^(١) فيما بعد ينتقد في كتاباته هذا النظام الاحتكاري.. ويؤكد على حسب تعبيره: أنه شل عمليات التطور الطبيعية التي كانت موجودة خلال الحكم المملوكي قبل عصر «محمد علي».. الذي جمع كل السلطات في يده ومنع جميع المبادرات الفردية.

(١) من كبار الدعاة والأئمة الإسلاميين في العصر الحديث.. عُرفَ بفكره الإصلاحية ودعوته للتحرر من كافة أشكال الاستعمار الأجنبي ومحاولاته المستمرة من أجل الارتقاء بالمؤسسات الإسلامية والتعليمية.. وسعيه الدائم للإصلاح والتطوير في الأزهر والأوقاف والمحاكم الشرعية.. بالرغم مما تعرض له من سجن ونفي.. أصبح مفتياً للبلاد.. و توفي في الإسكندرية في يوليو ١٩٠٥ قام محمد عبده بكتابة وتأليف وشرح عدد من الكتب نذكر منها "رسالة التوحيد".. تحقيق وشرح "البصائر القصيرية للطوسي".. تحقيق وشرح "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" للجرجاني.. كتاب "الإسلام والنصرانية بين العلم والمدنية" وفي هذا الكتاب قام الإمام محمد عبده بإجراء مقابلة بين الدينين الإسلامي والمسيحي وأثرهما في العلم والمدنية.. تقرير إصلاح المحاكم الشرعية سنة ١٨٩٩



خسائر كبيرة

ومن ناحية أخرى كانت حكومة محمد علي تستورد الفحم والآلات من أوروبا فزادت النفقات وقلت الإيرادات بمرور الزمن مما سبب في وجود خسائر كبيرة.. وأدى إنقاص الجيش والبحرية في أواخر عهد «محمد علي» إلى تعطيل المصانع المرتبطة بالصناعات الحربية.

معاهدة لندن

وفي عام ١٨٤١ أملت الحلفاء شروطهم التي أسموها معاهدة لندن على «محمد علي».. وأنذروه بأنه في حالة الرفض سيقذفون الإسكندرية بالقنابل.. واضطر «محمد علي» إلى التوقيع على المعاهدة التي منحتة حق حكم مصر والسودان هو وذريته لكنها حددت جيشه بـ ١٨ ألفاً فقط.. وحظرت عليه بناء سفن بحرية.

تفاصيل ودوافع تلك المعاهدة

فماذا عن تفاصيل ودوافع تلك المعاهدة؟

يمكننا وصف تلك المعاهدة بأنها عبارة عن معاهدة حلف دفاعي ضد محمد علي.. في البداية كانت بين الدولة العثمانية و ٤ دول أوروبية «روسيا.. بروسيا.. بريطانيا.. النمسا» ثم انضمت فرنسا سنة ١٨٤١ إلى المعاهدة.

وبناءً على هذه المعاهدة ذلك أصبحت المضائق العثمانية تحت تصرف جيوش هذه الدول وتزايدت حدة التدخل الأجنبي.. فتراجعت سيادة الدولة العثمانية على ممتلكاتها.

ووافق محمد علي مرغماً على هذه المعاهدة متجرعاً مرارة قهر الطموح.. وعمد بعد المعاهدة إلى تجنب النفوذ الأجنبي ووضع يده على المواصلات التي أنشأتها الشركات الإنجليزية وجعلته يتحاشى إنجلترا بفرنسا وفرنسا بإنجلترا محاولاً التخلص منهما جميعاً.. بل إن محمد علي عارض شق قناة السويس حتى لا يمكن بريطانيا من السيطرة على مصر.. وتكشف عن ذلك محاوراته مع

أيام محمد علي

القنصل الفرنسي «بينيدتي».. ففي مذكرة الأخير المؤرخة في أول مارس ١٨٤٣ شرح لحكومته معارضة محمد علي لحضر قناة السويس يرتاب في استدعاء الأوروبيين إلى مصر ويظن أنه حالما يفتح البرزخ فسوف يتعاظم اشتهاه إنجلترا في تملك إمبراطوريته.. وفي ختام الأمر فإنه يرتاب في عدم كفاية قواته العسكرية للدفاع عن موضع هام للغاية.. وعدم كفاية موارده المالية لتنفيذ مشروعات جديدة كبيرة.. والواقع أنه ابتداء من معاهدة لندن في ١٥ يوليو ١٨٤٠ بين النمسا وبريطانيا العظمى وروسيا وروسيا من ناحية وجناب الباب العالي السلطان العثماني من ناحية أخرى.. يدخل تاريخ المجتمع المصري في إطار الاستعمار ثم الإمبريالية.. وكانت الحكومة البريطانية هي التي تحرك خيوط المؤامرة في نطاق التقارب بين إنجلترا وروسيا.. وذلك لأنهم رأوا أن احتكارات محمد علي تمثل حجر الزاوية في قوته الاقتصادية.. وتلك القوة يجب وضعها في الإطار العام لإنجازات محمد علي.. فكان التصنيع وهيمنة الدولة على مختلف النشاطات الاقتصادية في خدمة الجيش الرابض على حدود الإمبراطورية من اليمن إلى السودان.. ولكن الموقف تغير تماماً بصدور مرسوم ١٣ فبراير ١٨٤١ الذي استهدف الجيش المصري - مباشرة - فقضى بتقليصه إلى ١٨ ألف جندي بالإضافة إلى ٢٠٠٠ متدربين في تركيا.

ولم يبق أمام محمد علي بعد القضاء على الاحتكارات إلا أن يتقرب من الباب العالي بهدف إيقاف الضغط الأوروبي.. هذا من ناحية.. ومن ناحية أخرى أن يفتح أبواب مصر للتجارة الحرة.. وقد كان.. ففتحت مصر أبوابها للبضائع الأوروبية وسرعان ما قلّت قدرة الصناعات المحلية على مواجهة هذه المنافسة التي لم تكن منتظرة قبل عام ١٨٣٨ ولم تستطع هذه الصناعات المحلية الاستمرار بعد وفاة محمد علي.. وهكذا أصبح الباب مفتوحاً أمام التدخل الأجنبي..

وقد سار ابنه إبراهيم الذي خلفه لفترة قصيرة على نفس الطريق حتى وفاته في ١٠ نوفمبر عام ١٨٤٨..



إذن معاهدة ١٨٤٠ كانت عبارة عن مؤتمر خاص عقدته تلك الدول الأوروبية للتخلص من محمد علي بعد نجاحه في الزحف على دول الشام وانتصاره على الوهابيين فخافوا من نفوذه وعقدوا هذا المؤتمر محاولين عزله عن حكم مصر إلا أنهم فشلوا في ذلك.

كامب ديفيد الأولى^(١)

ويحلو لبعض المحللين التاريخيين إطلاق تسمية «كامب ديفيد الأولى» على تلك المعاهدة التي تم توقيعها في ١٥ يوليو ١٨٤٠ وكأنهم كانوا يقولون لـ محمد علي: «لك أن تحكم مصر كما تشاء.. وتورثها إن رغبت.. ولكن عليك أن تبقى بمصر داخل حدودها.. إياكم والعرب والمسلمين»



(١) في عام ١٩٧٩ وقعت مصر مع إسرائيل تلك المعاهدة المشؤومة بدعوى الصلح واستردت بناءً عليها سيناء - ناقصة السيادة - في مقابل أن تكف يدها عن فلسطين وأن تنسحب داخل حدودها وتخرج من حلبة الصراع مع إسرائيل وتعترف بها وتقيم معها علاقات طبيعية بما يعنيه ذلك من الاعتراف لها بحقها في أرض فلسطين.. ليس ذلك فحسب بل و تم النص صراحةً على أن لهذه المعاهدة الأولوية على أي اتفاقيات أخرى بين مصر والدول العربية.. وهو نفسه ما حدث في معاهدة لندن ١٨٤٠ حيث كان الهدف الأساسي هو عزل مصر عربياً والتمن هو حكم مصر.. اختلفت القوى وتغيرت الدول.. وتبدل الأشخاص ومضى الزمن ولكن المشروع الاستعماري لم يتغير.. وما حدث بعد المعاهدتين يؤكد ذلك : فبعد أقل من خمسين عاماً على معاهدة لندن وفي ظل نصوصها وتطبيقاتها نجحت بريطانيا في احتلال مصر.. ونجحت في إخضاعها وإبقائها تحت سيطرتها سنوات طويلة تقترب من ثلاثة أرباع القرن.. وأعيد ترتيب المنطقة استعماريًا.. وزرعت إسرائيل أثناء هذه السنوات عنوة ورغماً عن أنف جميع العرب.. وبعد معاهدة كامب ديفيد وفي ظل نصوصها.. شرعت إسرائيل في إعادة ترتيب المنطقة فاجتاحت بيروت في ١٩٨٢ وقامت بإخراج وطرد القوات الفلسطينية منها إلى تونس واليمن.. ليصبحوا ولأول مرة منذ بداية الصراع بعيداً عن حدود أرضهم المحتلة.. ثم ضاعت العراق.